

في سبيل تعريب التعليم الجامعي في العلوم الطبيعية مشاكل وحلول

للدكتور أحمد سليم سعيدان
(عضو مجمع اللغة العربية الأردني)

١- في تقديري أننا تجاوزنا مرحلة الدعوة إلى تعريب التعليم الجامعي، والتغزل بحاسنه، والتأكيد على أنه ضرورة تربوية وقومية؛ فقد عقدت من أجل ذلك مؤتمرات، وألقيت بحوث ومحاضرات، واشترك في هذا المضمار باحثون أجلاء، من العرب ومن غير العرب.

يبدو لي، على كل حال، أنه لم يعد يجدي في هذه المرحلة تعداد محاسن التعريب، ولا رصد مساوئ التعليم في الجامعات العربية بغير اللغة العربية. فإن يكن أحد ما زال في شك من جدوى التعريب، فغاية الأمر عندي أن يقال له: تعال نجرب، ثم نحكم على النتائج.

إذا تجاوزنا مرحلة الدعوة إلى التعريب، فنحن إذن في مرحلة التنفيذ؛ وإذا كنا قد أجزنا أن نمسك، في هذه المرحلة، عن الخوض في تأييد التعريب ومعارضته، فلا يجوز لنا، ونحن نخطط للتنفيذ، أن نتجاهل حجج المعارضين ودعاواهم. وغني عن البيان أن دعاوى المعارضين تجملها تساؤلاتهم: أين المصادر العربية؟ وأين المراجع التي تبقينا على علم بتطور العلوم؟ ثم أين الدوريات العربية العلمية التي فيها ننشر أبحاثنا. إنهم، بإيجاز، يريدون أن تكون المكتبة العربية في مثل غنى المكتبات

الغربية في الكتب والنشرات العلمية. وهذا مطلب حق ينبغي أن نسعى لتحقيقه جاهدين.

ولكني أبادر إلى القول بأن تساؤلات المعارضين، على وجاهتها، تخفي وراءها غير ما تظهر. واني، وقد سبق أن خضت مع زملاء لي معركة التعريب في قطر عربي شقيق، على يقين أن ما لا يظهره المعارضون هو التهيّب والتحرّج: معلّم تعلّم بالإنكليزية، وهو الآن بها يعلم؛ فهّمه لها محدود، وفهّم طلابه له أقلّ القليل؛ ولكن الأمر مسّتور، فلماذا يخوض هذا المعلّم تجربة التعليم بالعربية، وهذا ما يقتضي فوق تعلّم مصطلحاتها، استنكار قواعدها الصارمة؟ إنه يخشى أن يعلم بلغة قد يتقنها طلابه أكثر منه. إن دافع المعارضين الباطن هو في أغلبه خوف وكسل؛ وقد ينجلي أكثر هذا الخوف عند بدء التعريب. ولكن يبقى أن المطالبة بإبقاء الكتب والنشرات العلميّة تحت متناول يد القارئ العربي أمر لا بد من السعي الدائب لتحقيقه.

٢- ولقد سمعتُ قولة حقّ قالها غير واحد، مؤداها أن التعريب خطوة سياسية ينبغي أن تأتي بقرار سياسي من عل. وفي يقيني أن هذا القرار يعطي التعريب دعماً كبيراً؛ ولكن يبقى الخوف من فشل التجربة الأولى، لمجرد أن الجنود المجهولين الذين يمارسون التعليم في قاعات الدرس لا يريدون التعريب لمثل هذا التحرّج الذي أشرت إليه. فمع المرسوم السياسي الذي يأمر بالتعريب، نبقى بحاجة إلى فئة من المعلمين أنفسهم تؤمن به، وتدعو إليه، وتدافع عنه، وترقب، من حيث تشعر أو لا تشعر، تنفيذه؛ ونبقى أيضاً بحاجة إلى خطوات تهيّئ الأسباب للبدء به وللسير فيه.

هنالك خطوتان رائدتان خطوناهما في الأردن، وفي الذهن كل هذه المشاكل التي ألمحتُ إليها. ولأبدأ بثانية الخطوتين:

أقدم رئيس الجامعة الحالي، الدكتور ناصر الدين الأسد، على الطلب إلى عميد كلية العلوم فيها بالإسراع بتعريب التعليم في كليته. وسئل الرئيس: هل أقر ذلك

مجلس العمداء؟ فقال: وما لكم وله! إن للكلية الحق في أن تعلم بالعربية إذا هي أرادت.

ولما عرف أعضاء هيئة التدريس في كلية العلوم أن رئيس الجامعة يساند التعريب ويلحّ بطلبه، ارتفعت أصوات الداعين له، وخفتت أصوات المعارضين. وإنّ كلية العلوم في الجامعة الأردنية تتطلع الآن لأن تبدأ التعليم بالعربية، في العام الدراسي القادم، في السنة الجامعية الأولى، على الأقل.

ولا شك أن خطوة رئيس الجامعة الأردنية لم تكن لتتجح لولا خطوة سبقتها ومهدت لها السبيل؛ تلك هي خطوة مجمع اللغة العربية الأردني، وأكثريّة أعضائه من رجالات الجامعة الأردنية. ذلك أن المجمع كان قد شرع بترجمة خمسة كتب في العلوم الأساسية، اختارها أساتذة كلية العلوم أنفسهم على أمل استعمالها في السنة الأولى الجامعية، وبعض الثانية.

وقد أُعلِمَت الجامعات العربية والمجامع اللغوية بهذه الخطوة التي خطاها مجمع اللغة العربية الأردني، وتوالت على المجمع كتب التأييد والتشجيع من مختلف الجامعات والجهات.

٣- ولكن غنيّ عن البيان أن أمر ترجمة الكتب العلمية لا ينقضي بترجمة خمسة كتب، ولا عشرة، بل ولا ألف؛ إنه عملية متواصلة دائبة، لها بداية، وليس لها نهاية. إنها تمشي مع التعليم الجامعي جنباً إلى جنب، وكالتعليم، يسلمها كل جيل، مع صفوة خبراته، إلى الجيل الذي يليه.

في أوائل هذا القرن، قام واحد من رواد ما يسمى بالنهضة العربية الحديثة، بترجمة كتاب إنكليزي في الهندسة المستوية. ولعلّ أكثرنا يذكر الكتاب، فقد تتلمذنا كلنا عليه، وكنا نعرفه باسم كتاب "هول واستيفنز". ولقد عاشت هذه الترجمة نحو

نصف قرن في مدارس الشرق العربي. ولقد نفذ الأصل وتوقف عن الطبع، وظلت من بعده الترجمة تُطبع المرة تلو المرة.

مثل هذا لم يعد يحدث؛ إننا نعيش في عصر يتطور فيه العلم بسرعة مذهلة، وتتجدد وسائله وسبل عرضه وتوصيله للناس؛ فما من كتاب علمي يصمد لرياح التطور أكثر من خمس سنوات، بُعِدَها أو قُبِيْلَها يُطرح على الرفِّ إن لم يبادر المؤلف إلى تجديده على نحو يتفق مع ما استجدَّ من معلومات وخبرات ومفاهيم وأذواق. لذا نجد الكتب التعليمية تتلاحق، ويزحم بعضها بعضاً: فما كان يُعدَّ كتاباً موقفاً بالأمس يسقط اليوم في الميزان.

وليس هذا التغيّر المستمر نقصاً في الفكر العلمي، ولكنه من طبعه وطبيعته؛ فإذا كان الدوام والخلود هدف الأدب، فإن التطور هدف العلم. والتطور في مقاييس العلم هو الحياة، والحياة هي الخلود. نظرتان مختلفتان، ولكنهما تلتقيان في الأفق البعيد.

مما تقدم نُخْلِص إلى أن ترجمة الكتب التعليمية عمل ينبغي أن يكون دائماً مستمراً لا ينقطع. وهذه ضرورة تزداد إلحاحاً كلما مضينا قُدماً في تعريب التعليم. ونحن نراعي في الوقت نفسه أن نبقي مواكبين، على قدر الطاقة، لتيّار التطور العالمي.

فإذا أضفنا إلى هذا السيل من الكتب التعليمية الذي تفرزه المطابع كتب البحوث العلمية والدوريات وأمّهات المراجع، نجد أننا أمام أمر جليل يفوق كل وصف. قُدِّر ما تخرجه مطابع العالم من الفكر العالمي الرصين، في الدقيقة الواحدة، ما لو جمع في مجلد واحد لبلغ هذا المجلد حجم الموسوعة البريطانية.

والمكتبة العربية لها علينا واجب تزويدها بالفكر العالمي، والقارئ العربي له علينا واجب تقريب هذا الفكر إليه؛ وهذا واجب لا بد من الاضطلاع به إذا كنا نبغي أن تكون الأجيال العربية على علم بروح العصر، وعلى فهم لعقليته. واضطلاعنا بهذا الواجب يستلزم ترجمة دائمة متصلة.

إنني أرجو ألا يظن أي في تحمسي للترجمة خلطت بين مهمتين: ترجمة الكتب التعليمية من أجل التعريب، وترجمة الفكر العالمي الذي يستهدف خلق أجيال عربية تضيف إلى موروثها الفكري والحضاري، الذي نعتز به، فهماً ووعياً لروح العصر الذي تعيش فيه. صحيح أن هنالك فرقاً بين المهمتين، ولكن يخطئ من يظن أن التعليم يمكن أن يمضي سليماً بمعزل عن الحياة، أو أن العلم في أي عصر يمكن أن يُفهم الفهم الإيجابي البناء بمعزل عن فكر ذلك العصر. إنه يكون كثمرة قطفت من شجرتها، مهما تكن حلوة فإنها تطعم آكلاً واحداً، أما الشجرة فتطعم الناس أجيالاً وأجيالاً، وتفيء بظلها على كل مستظل. إنني أتمنى أن يكون تعليمنا، لا ثماراً يتخطفها الآكلون، بل أشجاراً تؤتي أكلها الشهي وظلها الظليل ورونقها الغض النضير. لعل من نقائص نُظْمنا التربوية القائمة أنها تقدم ثماراً شهية أكثر مما تغرس أشجاراً ندية.

٤- نحن إذن أمام واجب دائم لا ينقطع، هو واجب الترجمة. وأمر الترجمة لا يجوز أن يبقى فوضى بلا تنسيق، كيلا تصير الترجمة إقليمية، وكيلا يهدر الوقت والجهد بترجمة الكتاب الواحد أكثر من مرة دون مبرر، وكيلا تنزل إلى الميدان مصطلحات متضاربة تدخلنا في دوامة المقابلة، وحساسيات الاختيار والمفاضلة.

المطلوب ترجمة الكتب الجامعية ترجمة تشرف عليها الجامعات العربية، وتباركها المجامع اللغوية. والترجمة لا تتم بمجرد أن تُنقل مادة الكتاب إلى العربية؛ فلا بد من طباعة، ثم لا بد من نشر. فهل تقوم الجامعات والمجامع بالترجمة، ثم

تسلم أمرها إلى دور النشر التجارية؟ إن كان يتحتم هذا في حالات، فهو لا ينبغي أن يكون في الكتب التعليمية التي نؤلفها أو نترجمها لأبنائنا الطلبة وزملائنا المعلمين.

إذن تُحسّن الجامعات والمجامع صنفاً إذا هي أنشأت مكاتب للترجمة والنشر، تُعنى بنشر الكتب التعليمية بأثمان تساعد على تيسير العلم، ولا تستهدف الربح الوفير.

٥- أرجو ألا يغيب عن البال أن الهدف الكبير الذي نهدف إليه هو تعريب التعليم الجامعي؛ ومن أجل التعريب جئت أطرح فكرة الترجمة، وفكرة مكاتب الترجمة والنشر.

وغنيّ عن البيان أننا لا ينبغي أن نؤجل التعريب إلى أن نترجم وننشر، ونُقيم في كل جامعة أو مجمع مكتباً للترجمة والتأليف والنشر. إن ما أقدم عليه مجمع اللغة العربية الأردني مبادرة فيها كثير من المجازفة، وكثير من الأمل. كان يستهدف وضع نواة تمكّن المعلم في الجامعة الأردنية من أن يمضي مع الطلاب في السنة الأولى الجامعية على نحو لا يختلف كثيراً عما ألفوه في المرحلة التوجيهية. ولكن لا شك أن تعريب التعليم، مهما ساندته الترجمة، يمكن أن يمضي بدونها، ولو مرحلياً.

أليس أمراً هيناً أن نحاضر ونشرح ونناقش بالعربية، حتى مع ذكر مصطلحات أجنبية، إذا لزم الأمر، ثم في نهاية المطاف نرجع الطالب إلى مرجع أجنبي؟ لأن أقول لطلابي: سنقابلكم في هذا المرجع مصطلحات جديدة، إليكم قائمة بها وبمعانيها العربية، أجدى وأضمن لفهم الطالب من أن أحاضره بلغة لا يفهمها، ثم أسلمه إلى كتاب يُحوّل درس العلم عنده إلى بحث في القاموس. بل إنني على يقين أن الرجوع إلى كتب أجنبية أمر لا مندوحة عنه، حتى وإن تكاثرت الكتب المترجمة؛ وهو أمر سيتزايد كلما صعّدنا في سلم التعليم الجامعي.

٦- ومشاكل الترجمة والنشر ليست سهلة هيّنة، وإنما هي كثيرة متشابكة، آخذ بعضها برقاب بعض؛ ولذا فإني، في سبيل التفكير فيها تفكيراً صافياً بنّاء، أحلّها إلى عواملها الأولية. ومن عواملها الأولية: ما الذي نترجمه؟ ومن الذي يترجم؟ وماذا بعد الترجمة؟ بعبارة أخرى: ابحث في أمر الكتب التي تترجم، وأمر الأشخاص الذين يقومون بترجمتها، ثم أمر نشر هذه الكتب.

أ- أما بصدد الكتاب الذي يترجم، فبين البيروقراطية والمركزية التي تدعو إلى مجلس عربي عام يقوم باختيار الكتب، فيوقعنا في بطء الإجراء ودوامة اختلاف الأذواق والمستويات، وبين فوضى المبادرات الفردية، كأن يقوم كلّ مدرّس بترجمة الكتاب الذي يحلو له، ثم إذا بنا نجد للكتاب الواحد أكثر من ترجمة واحدة، أرى أن نختار طريق المركزية المحليّة. ففي الأردن، مثلاً، يقوم المدرّسون باختيار الكتب التي يوصون بترجمتها من أجل التدريس، فيعرضون قائمة بأسمائها على مجالس الأقسام، فمجلس الكلية؛ فإذا اقتنع المجلس بجدوى الترجمة، آخذاً بعين الاعتبار عمر الكتاب الحالي من ناحية، وإمكانيات التأليف من ناحية أخرى، يتقدم بطلب إلى مجمع اللغة العربية الأردني؛ فإذا أقر المجمع الترجمة، يخبر بذلك الجامعات العربية والمجامع، كيلا تقوم بترجمة الكتاب نفسه. فإذا انقضى سنتان ولم يظهر الكتاب، تصبح الجامعات والمجامع في حلّ من أمر ترجمته.

فما المشاكل المنظورة التي يمكن أن تقوم في وجه هذا الترتيب البسيط؟

أولاً: الجامعة التي لا تجد إلى جوارها مجعماً مستعداً للإشراف على ترجمة ما توصي بترجمته من كتب وعلى تمويله يمكن أن تستعويض عنه بمكتب ترجمة تقيمه لهذا الغرض، كي يتولى مهمة المجمع هذه، مستمداً سلطانه من الجامعة ذاتها.

ثانياً: الحصول على حق الترجمة، إذا أمكن، أمر ينبغي أن تسعى إليه المجامع ومكاتب الترجمة؛ فإذا تعذر فمن حسن حظنا أننا لم نرتبط عالمياً باتفاقية حق

المؤلف والناشر؛ يكفي أن نخبر المؤلف أو الناشر أو كليهما أننا نرغب في ترجمة الكتاب، وليس علينا بعد ذلك مأخذ قانوني.

ثالثاً: إن النظرة الواقعية قد تغاير توحيد الكتاب الجامعي في جميع أنحاء العالم العربي. ولعلّ في أن يُترجم في الموضوع الواحد، من المستوى الواحد، أكثر من كتاب، خيراً؛ فأبناؤنا بحاجة إلى كتب مقررة وإلى مراجع؛ وإن من الخطر أن يكون ثمة مرجع واحد يرجع إليه الطالب والمدرس.

رابعاً: ينبغي أن نشجع التأليف الأصيل بقدر ما ينبغي أن نشجع الترجمة؛ فإذا استعمل كتاب مؤلف محلياً، فينبغي أن يحرص مكتب الترجمة أن يكون هذا الكتاب من مستوى جيد متجدد، فإذا لم يجدد وجب تغييره بدون تردد. إن لم يكن ما نؤلفه للجامعة في المستوى العالمي المقبول، فلا خير فيه.

خامساً: بالتأكيد: ما كل ترجمة مقبولة، لا من حيث اللغة، ولا من حيث المحتوى؛ فكل كتاب يُترجم أو يُؤلف ينبغي أن يُعرض على لجنة تقييم تشهد بسلامة لغته وصحة ترجمته.

ب- نأتي الآن إلى اختيار المترجمين: فهؤلاء طبعاً من أساتذة الجامعة، كل في ميدان تخصصه. والأساتذة منهم قلة يقدرّون على الترجمة، وأكثرهم لا يقدرّون. أما أولئك الذين يقدرّون على الترجمة فقد أوتوا موهبة عالية، هي القدرة على فهم لغتين فهماً صحيحاً، وعلى التعبير بلغتهم على الأقلّ تعبيراً صحيحاً. مثل هؤلاء قادرّون على أن يكتبوا للمجلات السيارة مقالات يتقاضون عليها مكافآت عالية. فإن لم يكن المردود المادي للترجمة مجزياً، فسيفضّل هؤلاء أن ينصرفوا إلى كتابة المقالات؛ وإن هم لم يترجموا فكل ما ندعو إليه مألّه الفشل. لذلك لا بد من حافز سخيّ يحفزهم للترجمة. وأول ما يتبادر إلى الذهن اعتبار الترجمة الناجحة مبرراً قوياً للترقية. إنني أقولها بكل ما أملك من قوة: مهما بلغ ترحيبنا بالبحوث الجامعية الأصيلة، فإن

الترجمة الناجحة أكثر منها فائدة وأدعى للترحيب. ولذا فإنني أدعو إلى جعلها مميّزاً
يَسْتَدْعِي الترقية.

أما الذين لا يقدرّون على الترجمة فلا ينبغي أن ندير لهم ظهرنا؛ ذلك أن
الترجمة تتحسن بالممارسة، ومن لا يتقنونها الآن فقد يتقنونها في المستقبل؛ ولذا
فعلى المسؤولين عن أمر الترجمة أخذ هؤلاء بكثير من الصبر والحكمة والأناة،
عساهم يغدون بعد حسن أحسن حالاً. إن من واجبات مكاتب الترجمة أن تساعد على
تخريج أجيال ممن يتقنونها.

وبصدد تخريج هذه الأجيال، أقترح بقوة أن يكون من مسابقات كل قسم مساق
واحد على الأقل يقتضي أن يقوم فيه الطالب بترجمة كتاب، أو فصل من كتاب، أو
بحث في ميدان تخصصه. ويمكن أن تجمع هذه الترجمات وتنتشر. وإذا خُطِّط لمثل
هذا المساق تخطيطاً سليماً، فسيكون ما يُبذل فيه من جهد مثمراً أكثر مما نتصور.

وأود أن أشير إلى العدو الرابض في المحتل من أرضنا. بمثل هذا الذي أذكره
خلقوا لهم لغة بعد أن لم تكن شيئاً مذكوراً، ونقلوا إلى هذه اللغة أكثر الفكر العالمي
الرصين، وكونوا لهم مكتبات تنافس أغنى المكتبات.

فإذا تصوّرنا نشاطاً في ترجمة الكتب العلمية ملء العين، تنظّمه وتشرف عليه
مكاتب متخصصة، في رحاب مجمع لغوي أو جامعة، وترجمة أخرى جادة يقوم بها
طلاب لاستكمال متطلبات تخرّجهم، لا يمكن إلا أن يرتسم في الصورة سيل من
المصطلحات العلمية، منها المعرّب ومنها المترجم، ومنها القديم ومنها المستحدث،
ومن هذا المستحدث ما قد يصمد وما قد يذهب كالزبد جفاء، يرفضه اللسان. ومع هذا
السيل الذي يتدفق في كل قطر، من ذا الذي يضمن ألا نفتح أعيننا إلا وقد وجدنا لكل
قطر مصطلحات علمية خاصة به، تتركس الانفصال اللغوي مثلما كرسّت الأحداثُ
الانفصالَ السياسي؟!!

الذي يضمن ذلك قيام مكاتب الترجمة بالتنسيق هذه المصطلحات وجمعها وعرضها في مجموعات على المجامع اللغوية، كيما تساعد على إقرار ما تراه مناسباً، وعلى رفض ما لا تراه مناسباً.

وإذا كنا نتردد كثيراً في تقييد المترجمين، ونطلب أن يمضوا قُدماً في ما يرونه مناسباً من تعريب أو ترجمة للمصطلحات المستحدثة، وإذا كنا ندرك أن مفاهيم بعض المصطلحات يعترها ما يعترى العلوم ذاتها من تطور، فينبغي ألا نتردد قيد أنملة في إشاعة ما تُقرّه المجامع اللغوية من مصطلحات مستحدثة، وفي الإلحاح على الالتزام به ريثما يأتي ما هو أحسن منه. ليست الغاية التي نستهدفها قطع الطريق على استحداث المصطلحات، ولكن الغاية أن نعمل على توحيدها في العالم العربي.

ومكتب التنسيق، الذي يقوم بهذه المهمة خير قيام، ينبغي أن يكون من العلميين المتخصصين الذين يشاركون في الترجمة ذاتها، ويعرفون عمّا يتحدثون. لذا أرى أن يكون هو نفسه مكتب الترجمة: ينظّم الترجمة، وينسق المصطلحات، ويرفعها إلى المجامع.

ج- وبعد الترجمة تأتي الطباعة والنشر.

أما الطباعة فتتولاها المطبعة، والتكنولوجيا تولي الطباعة اهتماماً كبيراً، فما قد نراه الآن أحدث مطبعة نجده بعد سنتين قد فاته قطار التطور السريع. ومع تطور الطباعة يأتي التقنن بالتلوين والإخراج وعرض الكتاب على نحو جذاب. ولقد أقنعتني الخبرة العملية والممارسة أن المطابع المحلية تجد أسهل عليها وأقل كلفة أن تلبية الطلبات المتزايدة: من إخراج جذاب ذي ألوان وتجليد، باللجوء إلى مطابع في أثينا أو روما. وهذا أمر مؤسف، ولكن لعلّ علاجه من شأن المطابع المحلية. علينا أن ندفع بها للحاق بالركب، وهي عاجلاً أو آجلاً ستستجيب.

ولكن الطباعة غالية التكاليف؛ إنها تبلغ أربعة أضعاف ما تكلفه الترجمة. وإذا كان الكتاب الذي يترجم سيعطى إلى عدد كبير من الطلاب، ضمناً أن تُستردّ تكاليفه في غضون سنتين. ولكن قلماً يتوافر مثل هذا العدد في غير السنة الأولى الجامعية. أما في غيرها من المستويات فقد يكون استهلاك الكتاب المتخصص بطيئاً إلى حد لا تتحمّله الجامعة ولا المجمع. حتى ولا دعم الدولة يضمن بقاءه طويلاً دون هزّات مبعثها التغيّرات السياسية المحلية.

لهذا أرى أن تتعاون مكاتب الترجمة والتنسيق، وأن يَسند بعضها بعضاً على نحو يُتَّفَق عليه وتُوَقَّع بصدده اتفاقيات. وأود أن أترك تفاصيل هذا الأمر إلى لجنة العمل التي دعوت إلى تكوينها. قد تكون إحدى السبل أن تسند الدول العربية الغنيّة مكاتب الترجمة والتنسيق في الدول الأخرى. ومن السبل التي تتبادر إلى ذهني، والحديث منحصر في الكتب التي تستعملها كليات العلوم، توزيع أعباء الترجمة على هذه المكاتب، بحيث يزوّد كلُّ مكتب المكاتب الأخرى بعدد من النسخ يضمن سرعة التصريف، ومواكبة التغيّر السريع في الكتب.

المطلوب على كل حال، أن يكون بإمكان كل مكتب أن يُقدّم، دون خسارة كبيرة، على ترجمة كتاب علمي يعرف أن عدد الطلاب الذين يستعملونه لا يزيد عن عشرة في كل عام، وأنه قد يضطر إلى إهماله وترجمة غيره بعد خمسة أعوام. مثل هذا الكتاب لن تكون ترجمته مجدّية إلا إذا استعمل على نطاق العالم بأسره.

أخلص مما تقدّم إلى أن مكتب الترجمة الذي في ذهني هو مكتب ترجمة وتعريب ونشر يتبع الجامعة أو المجمع، ويرتبط بالمكاتب الأخرى عن طريق اجتماعات سنوية تُوزَّع فيها أعباء الترجمة، وتُحدّد التخصصات والارتباطات.

ليس في النية طرد اللغات الأجنبية من كليات العلوم، بل إنني أرى أن قد يكون من الأجدى تعريف بعض الطلاب في بعض التخصصات بأكثر من لغة أجنبية واحدة. وأنا أبيع لنفسي أن أنصرف لمعالجة الوضع في بلد كالأردن، اللغة الأجنبية فيه هي الإنكليزية. والسؤال الآن: كيف نضمن رفع مستواها لدى أبنائنا، لا خفضه، في ظل التعريب.

وإني أنظر في هذا الأمر نظرة واقعية، قوامها النقاط المحددة التالية:

١- إن طلابنا يأتون إلى الجامعة بعد سنوات عدة ظلوا فيها يدرسون اللغة الإنكليزية مع موضوعات تعليمية أخرى. فهم، في ظل هذا النمط التعليمي، لا يجهلون الإنكليزية كلية، ولكنهم أولاً: لم تتح لهم فرصة التحدث بها بالقدر الكافي، ولا فرصة استعمالها في شؤون الحياة العامة؛ ثم هم ثانياً: يجهلون الاصطلاحات والتعبيرات العلمية.

٢- في تقديري أن أي مساق يعطي لهؤلاء الطلاب في اللغة الإنكليزية لا يرفع من مستواهم بالقدر الملموس، سوى مساقات تنصبّ على دراستهم والتحدث معهم في موضوعات تَخَصُّصِهم العلمية. هذه المساقات تعرّفهم بالمصطلحات والتركيبات العلمية، ولكنها، كالمساقات التقليدية التي سبق لهم أن درسوها في المرحلة السابقة، لا تحسّن مستوى توظيفهم للغة في شؤون الحياة اليومية.

٣- إن ما يضمن تحسين مستوى أبنائنا إلى حد ملموس باللغة الإنكليزية، تحدّثاً وكتابة، هو إرسالهم للعيش في محيط إنكليزي لمدة ثلاثة أشهر إلى سنة. إن أبناءنا يذهبون اليوم للتعلم في بلد لا يعرفون من لغته كلمة واحدة، ثم هم بعد ستة أشهر يصبحون على علم بلغته يمكّنهم من حضور المحاضرات والتحدث مع أبناء البلد.

٤- وغنيّ عن البيان أننا نتمنى أن يحرص جميع أبنائنا على الاستزادة المستمرة من المعرفة، ولكننا نعلم أن هذه أمنية لا تتحقق إلا بقدر محدود.

من هذا كله أخلص إلى نتيجة واحدة أجدني مقتنعاً بها، هي تعريب التعليم في كليات العلوم، مع إعطاء مساق تمهيدي باللغة الإنكليزية، يعرّف الطالب بأعم المصطلحات العلمية وبعض التعبيرات؛ ثم مساقين أو أكثر من ميدان تخصصه، بالإنكليزية أيضاً، يراعى فيهما الإلحاح على استعمال الدوريات والبحوث التي تنشر فيها، يخرج لنا طلاباً أكثر ممن نخرجهم الآن اتقاناً لموضوعات تخصصهم، وأقدر أيضاً على استعمال المصادر الإنكليزية العلمية. فمن شاء مزيداً من معرفة الإنكليزية فليعش في جوّ يتيح له أن يتعلم المزيد من الإنكليزية تحدثاً وكتابة.

ولا ينبغي أن ننسى أننا أوصينا بأن يكون من واجبات كل طالب في كلية العلوم أن يمارس الترجمة من اللغة الإنكليزية، استكمالاً لمتطلبات تخرجه.

أرجو أن أكون قد وُفّقت في طرح بعض المشكلات واقترح بعض الحلول.

د. أحمد سعيدان